

## رأس اجتماعاً للجنة الأمنية بحضرموت

## وزير الدفاع: الحرب على الإرهاب مفتوحة حتى تطهير مناطق اليمن من شرور أعمالهم الضالة

على منتسبي القوات المسلحة والأمن في الإسهام الفاعل والمشاركة الجادة والواسعة في إنجاز مشروع النهوض الحضاري خلال تهيئة الأجواء والمناخات المساعدة والملائمة لتنفيذ وتطبيق مخرجات الحوار الوطني الشامل.

كما استمع وزير الدفاع من المقاتلين إلى طبيعة المهام والواجبات العسكرية والأمنية المنوطة بهم في سبيل حفظ الأمن والاستقرار .

من جانبهم جدد المقاتلون العهد بأنهم سيظلون على عهدهم وعند مستوى ثقة القيادة السياسية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وأبناء الشعب وسيقفون ضد كل من يحاول المساس بالأمن والاستقرار أو العبث بمصالح ومقدرات الوطن .

رافق الوزير خلال الزيارة قائد وحدات الشرطة العسكرية اللواء الركن عوض محمد فريد ورئيس أركان القوات الجوية العميد طيار ركن عبدالمكك الزهيري ومدير عام شرطة محافظة حضرموت وعدد من القيادات العسكرية والأمنية .

على صعيد متصل أكد أبناء مديرية روضم بمحافظة شبوة وقوفهم وتأييدهم للانتصارات التي سطرها أبناء القوات المسلحة والأمن اعترازهم بتلك الانتصارات .. معبرين عن مساندتهم لأبطال القوات المسلحة والأمن .

جاء ذلك في الاجتماع المشترك الذي ضم أبناء مديرية روضم وقيادات وأعضاء المجلس المحلي والمكتب التنفيذي بالمديرية برئاسة وكيل المحافظة عبدالله غيف ومدير عام المديرية محمد الشكلى ، الذين عبروا عن مباركتهم وكافة الأوساط القبلية والاجتماعية والمدنية بالمديرية للانتصارات اليومية التي يسطرها أبناء القوات المسلحة على كافة جبهات القتال والحرب على عناصر تنظيم القاعدة الإرهابية .

وأشار المجتمعون إلى أن تلك الانتصارات تجدد الأمل والجدارة في التاريخ العسكري المشرف لحماة الوطن وغيونه الساهرة .. مؤكداً أهمية مواصلة العمل والتكاتف للقضاء على الإرهاب بكافة أشكاله وصوره .



## الديني: السلطة المحلية وأبناء حضرموت سيقفون إلى جانب أبطال الجيش والأمن

في مواجهة الإرهاب . وأشار إلى أهمية الحفاظ على مستوى الجاهزية الفنية والقتالية والروح المعنوية العالية وبما يضمن تحقيق الاحتراف النوعي والتنفيذ الخلاق لكافة المهام المسندة في سبيل حفظ الأمن والاستقرار وصد ومجابهة عناصر الإرهاب والتخريب والضلال .. وحث المقاتلين على تعزيز وحدة الصف وتعميق وترسيخ الولاء المطلق لله ثم للوطن والشعب .

وأكد أن اليمن تتخطى عتبات مرحلة جديدة وتمضي بقوة وثبات صوب بناء الدولة المدنية الاتحادية الحديثة دولة النظام والقانون والعدالة والمواطنة المتساوية والحكم الرشيد .. لافتاً إلى الدور الكبير المنشود والواجب

الشرطة العسكرية بحضرموت .

إلى ذلك أطلع وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد ومحافظ حضرموت خالد سعيد الديني ونائب وزير الداخلية اللواء علي ناصر لخشم ومعهم قائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء الركن محسن ناصر قاسم على أحوال المقاتلين من منتسبي اللواء 27 مش ميكا واللواء 190 دفاع جوي وكتيبة المهام الخاصة في محافظة حضرموت . وخلال الزيارة التقى وزير الدفاع كلمة أمام المقاتلين نقل في مستهلها تحيات وتهاني الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وتمنياته لهم بالتوفيق والنجاح في مهامهم وواجباتهم العسكرية والقتالية ، مباركاً للمقاتلين النجاحات المحققة

كما ناقش الاجتماع عدداً من القضايا والخطط

العسكرية والأمنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى الأداء الأمني لمواجهة خطر العناصر الإرهابية الضالة.

حضر الاجتماع قائد الشرطة العسكرية اللواء الركن محمد عوض بن فريد ورئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوي العميد طيار ركن عبدالمكك الزهيري وقائد اللواء 27 مدرع العميد الركن عبدالعزيز الشميري ورئيس عمليات قوات الأمن الخاصة العميد علي يحيى قرقر .

وكان وزير الدفاع ومحافظ حضرموت ونائب وزير الداخلية ومعهم عدد من القيادات العسكرية والأمنية قد اطلعوا على حجم الأضرار التي خلفها الاعتداء الإجرامي الذي وقع يوم أمس الأول بسيارة مفخخة على مقر فرع

## مشروع قانون للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

## يعالج انتهاكات الماضي ويتطلع نحو المستقبل

ضرب ضحايا الانتهاك حق يكفله القانون، والدولة ملزمة بتوفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة وطبيعة الانتهاك ووضعية كل ضحية، ويصنف أشكال جبر الضرر في الاسترداد والتعويض.

ويتضمن الاسترداد استرجاع الحرية والحقوق القانونية والضمان الاجتماعي والحياة الأسرية والعودة إلى مكان الإقامة واسترداد العمل وإعادة الممتلكات المفقودة، بحسب مشروع القانون. فيما يشمل التعويض الذي يتم تقييمه اقتصادياً الضرر البدني أو الذهني، بما في ذلك الألم والمعاناة والاضطراب العاطفي، وضياح الفرصة بما فيها فرص التعليم، والأضرار المادية والخسائر في الكسب بما في ذلك الخسارة في الكسب الممكن، والضرر بالسعة والكرامة، وتكاليف المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء والأدوية والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية.

أما جبر الضرر الشخصي والجماعي فيشمل، رد الاعتبار عن طريق كشف الحقيقة ومحو آثار الانتهاكات، والتأهيل الصحي والنفسي، وإعادة الإدماج الاجتماعي، وتسوية الأوضاع القانونية، وكذا متابعة التعليم المهني، وجبر الضرر عن الأضرار المادية والمعنوية، وبرامج التنمية وإعادة الاعتبار.

وتطلب العفو والاعتذار والتسامح والتصالح لطبي صفحة الماضي والتطلع نحو المستقبل بعيداً عن روح الانتقامات والتأثرات، وتعزيز الوحدة الوطنية والسلم والتعايش الاجتماعي وبناء دولة القانون وإعادة الثقة للمواطن بمؤسسات الدولة والقانون .

وستنص على موجب أحكام هذا القانون هيئة وطنية عليا تسمى (هيئة العدالة الانتقالية)، تتشكل من خمسة عشر عضواً متفرغاً، ويراعى في تشكيلها أن لا تقل نسبة تمثيل الجنوب في قوامها عن (50 ٪)، ونسبة تمثيل المرأة لا تقل عن (30 ٪)، إضافة إلى أن يكون من بين أعضائها قانونيين من ذوي الكفاءة والخبرة في المجال القانوني، وثلاثة ممثلين عن الضحايا والجمعيات والمنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

وطبقاً لمشروع القانون فإن هذه الهيئة تهدف إلى الكشف عن حقيقة ماضي الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بأحكام هذا القانون والتحقق منها واتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات لمعالجة الأضرار والآثار الناجمة عنها بما يضمن تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وإرساء أسس المصالحة الوطنية الشاملة وحفظ السلم الاجتماعي، وذلك طبقاً للأسس والأحكام الواردة في هذا القانون .

ونص المشروع على أن جبر

الثورة/خاص يتوقع أن ينفذ مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري الأسبوع الجاري أمام مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لناقشته وإقراره تمهيداً لرفعه إلى مجلس النواب .

ويهدف مشروع القانون إلى الكشف عن حقيقة ماضي الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت خلال الفترة المشمولة بنطاق سريانه، والمحددة خلال الفترتين الممتدة من 26 سبتمبر 1962م (في شمال اليمن) ، و30 نوفمبر 1967م (في جنوب اليمن) ، وحتى تاريخ صدور هذا القانون .

والمستند مشروع القانون - الذي حصلت "الثورة" على نسخة منه، المادة الخاصة بنطاق سريانه بعبارة " وليس في هذا النص أو أي من بقية نصوص القانون الأخرى ما يمكن اعتباره أو تفسيره على أنه إيداع أو محاكمة لثورتى سبتمبر وأكتوبر أو أي منهما"، وذلك فيما يبدو للتخلص من توقعات النقد الممكن توجيهها ضد مشروع القانون، بخصوص الفترة التي حدها.

وأكد أنه سيتم معالجة الأوضاع والآثار الناجمة عن الانتهاكات والتجاوزات، في سياق من العدالة الانتقالية، بما يؤدي إلى إنصاف الضحايا ورد الاعتبار لهم، وإجراء مصالحة وطنية شاملة مبنية على أسس من الاعتراف بالأخطاء وارتكاب الانتهاكات

## أبناء محافظتي لحج وشبوة يؤكدون مساندتهم للقوات المسلحة والأمن ضد عناصر تنظيم القاعدة

## قادة المناطق العسكرية يؤكدون ضرورة رفع الجاهزية

## والتحلي باليقظة لمواجهة أي مخاطر

## "ردع الطغيان" تمرين نوعي يعزز من قدرات وحدات مكافحة الارهاب بقوات الأمن الخاصة



وفي الاجتماع تطرق مدير المديرية الدكتور عبدالله ناصر البحري إلى المستجدات الأمنية والعسكرية التي شهدتها محافظتا شبوة وإبين والانوار البطولية التي قامت بها الألوية المرابطة في المحافظتين ضد عصابات تنظيم القاعدة الإرهابي .

على صعيد متصل نفذت وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لقوات الأمن الخاصة بميدان ضرب النار في ضواحي العاصمة تمرين ردع الطغيان والذي يأتي في إطار انتهاء المرحلة التدريبية الأولى .

وقد تضمن التمرين الذي جرى بحضور قائد قوات الأمن الخاصة اللواء فضل بن يحيى القوسي، ومدير الكلية الحربية العميد الركن محمد صالح شيزر وعدد من ضباط قوات الأمن الخاصة، وضباط وطلبة الكلية الحربية ونفذ بالذخيرة الحية من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والبطولية لمهاجمة مجموعة إرهابية مفترضة متحصنة في إحدى البنايات وتمتلك أسلحة شخصية ومتوسطة وأحزمة ناسفة وبحوزة عناصرها خطط إجرامية لاستهداف المنشآت الحكومية ونقاط التفتيش وأغتيال شخصيات عسكرية ومدنية في العاصمة.

ونفذ تمرين ردع الطغيان بقوام سبع مجموعات، منها أربع مجموعات اقتحام، إضافة إلى مجموعة الإسناد والاحلاء وحماية خلفية للهربات.. وعند بدء إشارة الهجوم تقدمت جميع الاقنحام تحت غطاء نيران كثيف ، حيث نفذ المشروع بنجاح كبير .

وقد أشاد قائد قوات الأمن الخاصة بالنجاح المتميز لتمرين ردع الطغيان، واعتبره رسالة قوية لقوى الإرهاب والتخريب.. مؤكداً أن وحدة مكافحة الإرهاب ستكون بمثابة السهم الحارق في صدور أعداء الحياة والوطن والإنسانية .

بدوره نوه مدير الكلية الحربية بالمستوى المتقدم، والاحتراف الأمني النوعي الذي تتمتع به وحدة مكافحة الإرهاب بقوات الأمن الخاصة.. مشيراً إلى أنها تمثل سندا أمنياً حقيقياً في دعم جهود المؤسسة العسكرية والأمنية لردح قوى الإرهاب ووأدائها في أوكارها.



لحج/شبوة/سبأ أكد محافظ لحج أحمد عبدالله المجيدي وقوف أبناء المحافظة إلى جانب قواتنا المسلحة والأمن

وأبطال اللجان الشعبية في محاربتهم ضد العناصر الإرهابية في محافظتي أبين وشبوة، ومهنتين ومباركين انتصاراتهم البطولية على قوى الإرهاب في نيذك المحافظتين وبعض المحافظات الأخرى .

وأشار المجيدي خلال اجتماع المكتب التنفيذي بالمحافظة بحضور الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة علي حيدرة ماطر إلى أن هذه الانتصارات تبعث الفخر والاعتزاز لك الجهود التي بذلتها وتبذلها القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية في دك معاقل وأوكار الإرهابيين وأدوات القتل من عيوب ناسفة وسيارات مفخخة .

ونوه بأن هذه الانتصارات قد جعلت هؤلاء القتل المجرمين يقومون بتنفيذ عدد من العمليات الإرهابية في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي عدن ولحج بهدف الرعب من معنوياتها بصرف النظر عن هزيمتها من قبل قواتنا المسلحة ورجال الأمن واللجان الشعبية وهو امتداد لما كان هناك من دور للقيادة التي توجه العناصر التي جاءت من الخارج ليعيثوا في هذه الأرض فساداً وإرهاباً .

وكان المكتب التنفيذي قد ناقش في اجتماعه تقريراً عن أوضاع ونشاط المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة وعدد من القضايا الأخرى المرتبطة بحياة المواطنين ، وقد أرجأ مناقشة تقرير مكتب الزراعة والري حول الاستعداد للموسم الزراعي الجاري إلى الاجتماع القادم.

واتخذ المكتب عددا من الإجراءات والتوصيات بشأن تقرير المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي منها حث المشتركين على دفع ما عليهم من مستحقات استهلاك المياه ووضع آلية لمعالجة الديون التي على المؤسسة المؤسسة الكهرباء والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والزام مكتب الأوقاف بدفع التكاليف المسحقة عليه للمؤسسة التي تتجاوز 141 مليون ريال .

إلى ذلك عقد أمس في قيادة محور عتق اجتماع ضم قادة الوحدات العسكرية المرابطة في إطار المحور برئاسة قائد المنطقة العسكرية الثالثة

